أبعاد الطائفية السياسية على مؤسسات النظام السياسي
قراءة تحليلية في مضمون وثيقة الوفاق الوطني اللبناني
(اتفاق الطائف 1989)

د. محمد الهاشمي صقر (*)

المستخلص :

شكلت الصيغة الطائفية ضمن بعدها السياسي في عدد من البلدان العربية تحدياً فعلياً للدولة الوطنية، بسبب ما شكلته من آثار سلبية على المؤسسات السياسية والدستورية للدولة؛ والوصول بها إلى حالة عدم الاستقرار السياسي الذي هدد مصير الدولة ومدى بقائها. حاولت الدراسة من خلال ثناياها البحثية التعريف بمفهوم الطائفية السياسية التي تناولها البحاث والمهتمون بأبعادها المختلفة، والقيام بقراءة تحليلية لمضمون وثيقة الوفاق الوطني اللبناني المعبر عنها بـ "اتفاق الطائف" الموقعة بين الأطراف اللبنانية عام 1989 ، لبيان مدى أثرها على الحياة السياسية ضمن السياق العام الذي أدخلته على الدستور اللبناني بتعديلاته وإصلاحاته المتعددة، لكون لبنان نموذجاً فريداً وخاصاً ضمن الأنظمة السياسية العربية التي تعاملت مع معاني الطائفية السياسية، والأكثر في أثرها على مؤسساته الدستورية المختلفة التي أخذت المنحى الإيجابي والسلبي وفق رؤية البعض، دلالته عند الأولى بأن لبنان بكل مخرجاته الطائفية يعد بلد الديمقراطية والحريات، وفي الثانية بأن لبنان لا يشهد سوى ديمقراطية شكلية ظاهرية، ألم بها المرض الطائفي السياسي الذي أنهك السلطات العامة بأجهزتها الدستورية، حتى أصبح وجود الدولة في خطر ينذر بزوالها، بالرغم من دعوة كل المواثيق اللبنانية بإلغائها والتي كان آخرها وثيقة الوفاق الوطني. واستخلصت الدراسة

(*) قسم العلوم السياسية - جامعة طرابلس.

عدد من النتائج التي تبين ما أفضت إليه تلك الوثيقة من نتائج على المؤسسات الدستورية للنظام بصورة خاصة والحياة السياسية عامة، ودورها في عدم استقرار النظام وثباته.

المقدمة :

يعد مفهوم الطائفية من المفاهيم الحديثة التي شغلت المفكرين والباحثين واختلفت حولها الرؤى، وخاصة ضمن دلالاته التاريخية والمعاصرة داخل الدولة الواحدة والمجتمع الواحد، ضمن بعدها السياسي والاجتماعي الذي ضاعف من الاهتمام بموضوع الطائفية السياسية، بسبب التناقضات التي تحملها؛ فجاءت تلك الجهود كمحاولة لصياغة دلالاته كمفهوم، وإصلاح تبعاته ضمن بعدها السياسي، الذي يحمل آثارا سلبية بحكم التجارب التاريخية من جهة، وكخيار لإدارة الدولة بصورته الإيجابية بصيغته التوافقية بالنسبة للدول المتعددة الإثنيات بمعناها الطائفي.

وفي ذلك تعد الطائفية في لبنان، والطائفية السياسية خاصة من العوامل الأكثر تأثيراً على النظام السياسي وعدم استقراره، التي تستمد قوتها من كل ما يتعلق بالقيادة الدينية والسياسية والايديولوجيا، وكذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تركت تأثيراتها على برامج التغيير في الدولة.

وأمام هذا الوصف، تعد المؤسسات السياسية في لبنان ونخص بها من حيث الدراسة وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف 1989) وما أدخلته من تعديلات وإصلاحات على الدستور اللبناني، من ضمن العوامل التي كرست الطائفية السياسية في لبنان، الناتج عن قصور تلك المؤسسات في بناء مجتمع توافقي، وعجز الحكومات المتعاقبة عن تطوير برامجها وتجسيد شرعيتها التوافقية، الذي أدى إلى انتشار الإضرابات السياسية وأعمال العنف التي أوصلت إلى حالة الحرب الأهلية.

تحاول الدراسة، التعريف بالطائفية السياسية ضمن دلالاتها المتنوعة، والقيام بقراءة تحليلية لمضمون وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، وبيان مدى أثرها على المؤسسات السياسية والحياة السياسية في لبنان ضمن إجابة الأسئلة التي تطرحها الدراسة.

أهمية وأهداف الدراسة :

تتحدد أهمية الدراسة وأهدافها من واقع عدة اعتبارات، أهمها:

- التعريف بمعاني ودلالات المفهوم الطائفي، عند تواجده ضمن المجتمع السياسي الواحد وأثره في خلق حالة من الاختلاف بين أبناء المجتمع والوصول إلى حالة الفوضى، وعدم الاستقرار السياسي.
- تبيان مدى ارتباط مفهوم الطائفية السياسية عند حضوره بأبعاده المختلفة على المؤسسات السياسية وطرق إدارتها، وأساليب الحكم المعتمدة، وعلاقة المجتمع بالدولة.
- إيضاح ما للمؤسسات السياسية في لبنان من دور في ترسيخ معاني الطائفية السياسية الناتج عن جمود تلك المؤسسات المغاير لمؤسسات الأنظمة الحديثة. وخاصة الآفاق التي بنيت عليها وثيقة الوفاق الوطني باعتبارها محطة لتسوية سياسية -اجتماعية، التي لا يمكن دراستها عند نصوصها الدستورية فقط، بل بقراءة العملية السياسية -الاجتماعية التي أدت إليها ونتائجها على مجتمع الدولة.
- التعريف بما يعنيه غياب الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية الفاعلة من كافة أفراد المجتمع، فضلاً عن الصراع من أجل السلطة والنفوذ، وهو ما ينطبق على الحالة اللبنانية وغيرها من المجتمعات العربية الأخرى.

مشكلة الدراسة :

إن السؤال الذي تقوم عليه الدراسة والذي تتحدد معه المشكلة البحثية والذي يمكن طرحه هو: "هل تعد وثيقة الوفاق الوطني اللبنانية الموقعة بين الأطراف اللبنانية في أكتوبر عام 1989 المعبر عنها باتفاق الطائف ضمن مضمونها العام من المعطيات السياسية التي ساهمت في تكريس مفهوم الطائفية السياسية، والأخذ بها ضمن مؤسسات النظام السياسي في لبنان أم العكس؟ وهل هناك من دور لهذه الوثيقة في نشوء الأزمات وتطورها، وكذلك التسويات، ضمن إطار الدولة اللبنانية؟"

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية مفادها "إن ما تمثله وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ضمن محتواها السياسي والاجتماعي ما هو إلا تكريس لمعاني الطائفية السياسية ضمن مؤسسات النظام، التي سوف تكون سببا في عدم استقرار النظام وثباته".

المقاربة المنهجية :

ضمن إطار الدراسة تم التركيز على عدد من المناهج قصد إثراء البحث مثل: منهج دراسة الحالة، وذلك من خلال النموذج اللبناني، بقصد إيضاح معاني الطائفية السياسية من حيث المفهوم والأبعاد القائمة عليها سواء في جانبها السلبي أو الإيجابي، والاستعانة بتحليل المضمون الكيفي لغاية التعريف بمضامين البناء المؤسسي للدولة اللبنانية، وتحديداً وثيقة الوفاق الوطني الصادرة بموجب اتفاق الطائف سنة 1989، والمدخل القانوني لغاية معرفة فحوى النصوص القانونية التي تقوم عليها إدارة الدولة ضمن بعدها السياسي والطائفي، وذلك من خلال الدستور اللبناني الصادر عام 1926 وتعديلاته المعمول بها حالياً.

الأدبيات السابقة :

ضمن السياق العام للدراسة، يمكن الإشارة إلى بعض الأدبيات التي تناولت النظام السياسي اللبناني وأثر البعد الطائفي على المكون المؤسسي للنظام في بعدها الداخلي، والتي سوف يأتي بيان بها في مراجع الدراسة، أهمها دراسة: أحمد علي سيد، (الطائفية وعدم الاستقرار السياسي في لبنان)، [1] والتي تناول فيها طبيعة الدور الذي لعبته الطائفية بمعناها الشامل في تعميق التناقض وعدم الاستقرار السياسي في لبنان، الناتج عن عجز الحكومات المتعاقبة على السلطة عن تطوير شرعية لنظامها وبرامجها، وعدم قدرة المؤسسات السياسية على تحقيق مطالب الجماهير، وتداعيات ذلك على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قادت إلى حروب أهلية، مستخلصا ضمن نتائج الدراسة بصورة عامة بأنه لا يمكن تحقيق حالة من الاستقرار والوئام ضمن المكون اللبناني السياسي، إلا بالابتعاد عن كل فكر ونهج يقوم على مضامين طائفية، والخوض في تفاصيل الحياة والمؤسسات السياسية في البلاد والعلاقات فيما بينها، والتأكيد على ما للطائفية من دور في تشكيل معاني وشكل النظام في الدولة اللبنانية. ودراسة: عارف العبد، (لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار

(1) احمد علي سيد، الطائفية وعدم الاستقرار السياسي في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر، كلية التجارة، 1993.

غير مكتمل)، [1] تناول الباحث ضمن الدراسة التعريف باتفاق الطائف المنشئ "لوثيقة الوفاق الوطني" عام 1989، والظروف التي ظهر معها محليا ودولياً، مستخلصا، أن ما قام به الاتفاق ما هو إلا محاولة لتعزيز المشاركة الطائفية بشكل عام في الحكم باختلاف انتماءاتها الدينية والمذهبية، وتعزيز لحالة إلا أمن في المنطقة، دون الغوص في معاني الطائفية السياسية وتداعياتها على مؤسسات الدولة، متسائلا عند نهاية الدراسة، هل نجح اتفاق الطائف في إحداث تسوية، تضمن تعايش مجتمعي خالي من كل مظاهر التعصب والغلو أم العكس؟. وكذلك دراسة: عبدالرؤوف سنو: لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، قراءة في تطور مقومات التعايش الطائفي وممارساته. [2] حاول الباحث من خلال الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي يأتي في مقدمتها السؤال الأهم، وهو: لماذا لم يتحول النظام الاجتماعي السياسي في لبنان من نظام تعايش طوائفي إلى نظام عيش مشترك حقيقي؟ وهل الطائفية السياسية هي العائق لبلوغ ذلك؟ وهل تجد أن الطائفية السياسية تعود إلى النظام السياسي القائم أم إلى البنية الطائفية؟ أم إلى كليهما معا؟. مستخلصا ضمن نتائج الدراسة بأن العيش الطائفي المشترك هو عملية ديمقراطية متكاملة لها وجوهها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمية والنفسية، ولا يمكن الحديث عن أي تعايش في أي وجه منها في غياب أحد هذه الوجوه الأخرى. والسؤال مرة أخرى، هل ستتمكن الطوائف اللبنانية في القرن الحادي والعشرين من إيجاد صيغة دائمة تؤمن قواعد ثابتة ودائمة للعيش المشترك؟.

تقسيمات الدراسة :

سيتم تناول الدراسة ضمن مبحثين وخاتمة على النحو التالي:

- **المبحث الأول**: الطائفية السياسية: المفهوم والدلالات.

---

(1) عارف العبد، لبنان والطائف، تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (40)، 2001.

(2) عبد الرؤوف سنو، لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، قراءة في تطور ومقاومات التعايش الطائفي وممارساته. annahar.comwww.newspaper

- **المبحث الثاني**: مضامين الطائفية السياسية ضمن وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف).

الخاتمة :

المبحث الأول / الطائفية السياسية : المفهوم والدلالات :

أولاً / مفهوم الطائفية :

الطائفية لغة كلمة أصلها الطائفة، وتعني جماعة من الناس فحسب، والتي تتقاطع مع ألفاظ أخرى مثل: نحلة، وفرقة، وجماعة، وعصبة، وعشيرة، وقبيلة، دون أن يكون للفظ في اللغة العربية أي معنى سلبي، بعكس ما هو مأخوذ في الثقافة الغربية المشتق من مصطلح secta اللاتيني الذي ينطوي على معنى التبعية، ومنه اشتق المصطلح الفرنسي sectarisme، والانجليزي sectarianism، الذي اخذ دلالات سلبية وتحقيرية للتنديد بمواقف لا تقبلها الحضارة المعاصرة (بن إمبارك، Mominun شبكة المعلومات الدولية، ص 174).

ومن حيث المصطلح، فالدلالة المعجمية الفلسفية تعني أن الطائفية هي تلك الجماعة من الناس الذين يجمعهم مذهب واحد، أورأي واحد، أو مصلحة مشتركة، أو معتقد واحد، كالطوائف الدينية. (خليل، 1995، ص7).

فعند تفحص التعريفات التي حاولت تقديم تعريف للطائفية، نجدها عديدة، وتقوم على خلفيات مختلفة، منها ما يقوم على مفهومها العام، الذي يعرفهابأنها " ذلك الشعور الذي ينتاب الفرد بالانتماء إلى فئة "طائفة" معينة تكونت حول اعتقاد معين"، (الظاهري، 1976، ص 26). ومنها من ركز في تعريفها على الجانب السياسي، وعلى سبيل المثال، اعتبر عزمي بشارة الطائفية بأنها" ما هي إلا ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن تحديد مصطلح الأمة، بل تسعى إلى ضمان مصالح للطائفة وأفرادها، وتؤدي إلى تهميش المصالح الوطنية والقومية". والذي يتبين من خلال هذا التعريف أن الطائفية ما هي إلا نتاج للعصر الحديث وتداعياته السياسية والفكرية. ومنها ما يقوم على التعريف بالطائفية من زاوية الحقوق والحريات المدنية، الذي لم يظهر باعتباره أزمة إلا في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة لتأثيرات وعوامل داخلية وخارجية لبعض المجتمعات المتضمن في معناها للطائفية ذلك المعنى المأخوذ من فكرة الأقلية العددية المتحركة في إطار الكل

المشدود إليه، بغض النظر عن دينها أو أعراقها أو لغتها، بما يعني الإشارة إلى كيانات متعددة مختلفة في خصائصها داخل المجتمع الواحد. (بن إمبارك، Mominun شبكة المعلومات الدولية، ص 49).

وإن حاولت معظم التعريفات بسط مفهوم الطائفية من خلفيات مختلفة، فإن الاتفاق السائد في ذلك هو التركيز على الطائفية الدينية، باعتبارها أساس كل الطائفيات، ولعل أهم تلك التعريفات في هذا الجانب، ما ذهب إليه موسى الحسيني، الذي عرّف الطائفية في بعدها الديني المذهبي بأنها" ميل فردي أو اجتماعي نحو تفضيل تفسير محدد أو مدرسة فقهية محددة لدين أو مذهب على غيرها من الأديان والمذاهب.. يتصاعد فيه هذا الميول إلى حد تتخذ فيه أشكالاً عدوانية تجاه الأديان والمذاهب الأخرى، يكون معها ميل إلى النبذ والرفض وحتى العزلة عن الآخرين (الحسيني، 2013، ص 198).

ولذلك ارتبطت الطائفية بالتعصب والغلو فيه، الذي يعني التزمت والغلو في الحماس، والتمسك الضيق الأفق بعقيدة أو فكرة دينية، مما يؤدي إلى الاستخفاف بالآخر ومعتقدات الآخرين، ومحاربتها، والصراع ضدها وضد الذين يحملونها (الكيالي، 1979، ص 768). لتعكس رغبة في نفي الآخرين وإقصائهم.

فالطائفية، وعند تفحص كامل معانيها ودلالاتها، نجد أنها ما هي إلا ظاهرة كونية تاريخية، وجدت في مختلف الحضارات والأديان، فقوانينها كونية، وان تباينت تجاربها العقدية والسياسية، فالمتتبع لمسالة الطائفية تظهر له وكأنها سنة دأبت عليها مختلف الحضارات والأديانوواقع ظل يلازم تطورها. (مزايبة، 2013، ص13).

وعلى هذا الأساس، يغلب اليوم استعمال هذا المصطلح في الأدبيات العربية، وغيرها من الأدبيات، باعتبارها نمطا سلبياً من أنماط العلاقة بين الجماعات الدينية والإثنية، وأيضا وعلى هذا الأساس وقع تعريف الخطاب الطائفي بأنه توسيم نوع معين من الخطاب الديني المتعصب والدوغمائي، الذي يتسم برفضه للرأي المخالف لرأيالطائفة التي يتحدث باسمها، والمعبر عن قناعة بأنه مالك للحقيقة دون غيره، وبالتالي فهو غير قابل لتوافق في الرأي أو المواقف. (العياضي، 2014، ص8). ويتجلى

هذا الأمربأكثر وضوحا وبدرجات متفاوته في الصراعات الطائفية الدينية عند: السنة، الشيعة، الكاثوليك، البروتستانت، الأرثوذكس.. الخ، دون إهمال ما هو داخل هذه الطوائف والملل من عشرات الطوائف والملل الفرعية الأخرى، وبصورة صارخة داخل فصائل الإسلام السياسي المتناحرة في المشهد العربي -الإسلامي، المعاصر وقديماً، التي تمثل الصورة الأكثر قتامة ورعباً في مختلف الصراعات الطائفية. وهنا يمكن أن نستحضر الصراع السني الشيعي، الذي لبس لبوساً تاريخياً ومذهبيا في العالم العربي، ليعاد إحياه والترويج له اليوم داخل بيئة ثقافية تتميز بهشاشة التفكير في التاريخ، وسرعة الانتصار له والذود عنه، وتصديق كل الأساطير المؤسسة له، فيصير هذا ضد الآخر، وذاك يتمنى موت هذا، ويعمل على ذلك بإلغاء اختلافه بالعنف والقانون والسلطة، وكأن الدولة صارت أداة لتصفية الحساب بين الطوائف، بحيث ترغب كل طائفة في السيطرة عليها من اجل السيطرة على باقي الطوائف وتوظيفها في إقصائها. (مصطفى، Mominun شبكة المعلومات الدولية، ص 119).

لندرك من خلال ما تقدم لأهم الدلالات التي يمكن أن يوصف بها الخطاب الطائفي، الذي نجده يقوم على الأتي: (بن إمبارك، Mominun شبكة المعلومات الدولية، ص ص 61 -62):

(1) انه خطاب لا يعرف بنفسه إلا من خلال انتقاد بقية الجماعات والسخرية منها والتهكم عليها، بمعنى أن الخطاب الطائفي غير قادر على التعريف بنفسه دون المرور ببوابة السب والشتم والتهكم، وهو ما تميزت به بعض الخطابات السياسية المعاصرة التي استحالت خطابات طائفية.

(2) ادعاء الأفضلية والريادة، الذي مرده الانغلاق الفكري، وتقديس الانتماء الديني والعقدي، وجهل الآخر والاعتقاد بامتلاكها للحكمة دون غيرها.

(3) التركيز على فكرة المظلوميةالتاريخية، التي تعتبر أساس الخطاب الطائفي، فالآخرون متآمرون دوما على تلك الطائفة، ويتربصون بها، ويكنون لها العداء، ويعملون على تدميرها والقضاء عليها.

(4) الخلط بين التاريخ والذاكرة، وزعم امتلاك الحقيقة والخلاص الأبدي، وعلى هذا الأساس يخلط الخطاب الطائفي بين الحقيقة والخيال، ويماثل بين الحقيقة والخيال، ويماثل بين التاريخ والذاكرة، فيعيد تشكيل التاريخ وفق رؤية طائفية ضيقة، ينتقي من الأحداث ما يؤكد أفضليته ودونية غيره. (العياضي، 2014، ص 12).

ثانياً / خصائص ودلالات الخطاب الطائفي العربي :

استناداً على التفسير السابق للخطاب الطائفي في عمومه، وإذا ما تناولنا ذلك الخطاب بالنسبة للعالم العربي، نجد انه باعث إلى ما هو أهم وأخطر المتمثل في الرهان السياسي الذي يقوم على توظيف تلك الحالة، التي يمكن وصف ما لها من خصوصيات المرتبطة بعوامل عدة تحدد في الأتي: (مصطفى، Mominun شبكة المعلومات الدولية، ص ص 121 -122):

1) غياب الوعي التاريخي: وذلك من خلال عدم القدرة على إبداعإجابات تستجيب لروح العصر، وعلى مستويات عدة (السياسي، الاقتصادي، الثقافي، العقائدي)، والإبقاء على إجابات مقرونة بمقاربات مع الماضي السحيق، دون استحضار للبعد الزمني والتاريخي وللسياق والمتغيرات الجديدة، وأوضح مثال على ذلك من خلال تجربة السنة والشيعة، وهي التجربة التاريخية التي ما زالت مستمرة، بل تزداد حدة وانقساما وتوظيفاً.

2) غياب ثقافة الاعتراف: وتتمثل في غياب الإيمان بالاختلاف، ومحاولة الاستحواذ على الدولة لتصير أداة في يد طائفة تنظر لذاتها باعتبارها متميزة وسامية وتستحق أن تسود على باقي الطوائف، بل في حالات تعتبر باقي الطوائف موجودة لخدمة أجنداتها ونوازعها وتلبية طلباتها.

3) غياب الشعور الوطني: وهو الشعور الذي تتعالى فيه الانتماءات الإثنية والطائفية الضيقة على الشعور بالولاء للوطن الواحد، الذي يؤدي إلى الصراعات والتطاحنات على المستوى السياسي خاصة، لتكون مستوياتها على حساب المصالح العامة للمواطنين ككل والتي يمكن معها استحضار قول المفكر العربي محمد عابد الجابري حينما تحدث عن الغنيمة، حيث قال".. فالطائفي لم يخرج من القبيلة نهائياً،

بل مازال يفكر من داخل منطق القبيلة وبمنطق السلب والنهب والإغارة والاستحواذ والغنيمة".

4) إلغاء المفهوم الكلاسيكي للدولة الوطنية (الدولة الأمة): الذي تجلى من خلال رفع شعار دعم الأقليات والطوائف والتزام الدولة بترسانة قانونية لخدمة تلك الفئات (عقب انتصار المشروع الواحد والبديل الواحد الليبرالي في العالم) الذي إذا ما استمر سوف يستثمر لاحقاً من أجل تقسيم الدول وخدمة للنظام العالمي الجديد، باعثه غياب التأطير الفكري والنقدي وضعف المجتمع المدني ومستوى التعليم.

5) غياب العدالة وسوء التوزيع: المتمثل في غياب العدالة في توزيع خيرات ونتاج الدولة على جميع الفئات الاجتماعية الهشة، وهو ما أدىإلى ظهور أشكال من المقاومة للنسق السياسي غير العادل، ليقدم خطاب الهويةنفسه باعتباره حلاً لمعضلات ومشاكل، مما يؤديإلى ظهور كيانات مغلقة ومنغلقة على ذاتها.

6) غياب الشرط الحداثي: إذا كانت الحداثة وعياً بالزمن، ووعي الإنسان بذاتيتهباعتبارها فاعلا في التاريخ، فالطائفية مضادة لقيم الحداثة بشكل مطلق، وإن استفادت من شروط التحديث التقني لكنها لا تستفيد من الحداثة، خاصة على مستوى قيمها التي تؤديإلى بروز الفرد كفاعل تاريخي، فالطائفية تعطل الدخول إلى الحداثة؛ لأن باعثها الانتصار للقيم الجمعانية، قيم (الحشد والقبيلة).

7) غياب الوعي الجيوبوليتيكي: ويقصد به غياب الوعي العربي بأهمية الورقة الطائفية، ودورهافي إدارة الصراعات الدولية والإقليمية، التي أضحت وسيلة للضغط على الدولة الوطنية، وورقة لخدمة سياسة الاعتراف بالآخر وباختلافه وجعلها جزء من إدراكات المواطنين وتصوراتهم ومعارفهم اليومية في المجتمع الذي يعيشون فيه أو في العالم الذي يقتسمونه، بشرط أن يديروا شؤونهم على أساس تعاقدات سياسية حرة ينظمها القانون.

8) غياب إعلام بديل: وهو الإعلام الذي يقوم على خدمة الديمقراطية والعدالة والثقافة ومحاربة كل أشكال التمييز، القائم على عكس الإعلام الطائفي الموصوف بأنهإعلام تحريضي يقوم على حشد المنتصرين لطائفة ضد طائفة أو الطوائف الأخرى،

أو بتصوير طائفة عن أخرى باعتبارها مالكة للحل، وأنه إعلام حربي بتصويره بأن تلك الطائفة أصل كل المشاكل التي يعانيها بلد ماكما يقولون قد تبدأ الفتن من خبر أو تعليق إعلامي صغير، فيدخل الفضاءالإعلامي في دائرة الاستفزاز والاستفزاز المضاد، مما قد يجعل الأجواء متوترة وقابلة للاستغلال من أي أطراف لا تريد الخير للعالمين العربي والإسلامي».

ثالثاً / الطائفية السياسية :

في مفهومها العام، تعني انتقال الطائفية من تواجدها على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد، وتجسيدها في مستوى الدولة الحاضنة للجميع (هوشاتي، Mominun شبكة المعلومات الدولية، ص 76)، هذا الضبط العام لمفهوم الطائفية السياسية فتح الباب للنظري هو تدقيقه من اتجاهين مختلفين،الأول سلبي والثاني إيجابي.

فالاتجاه السلبي، نجده ينظر إلى الطائفية عموما على أنها مصطلح سليم في الأصل، لكن بمرور الوقت وتطور الأحداث ألصق بمفاهيم أخرى حيدت عن معناها الحقيقي،إذ ورد في الموسوعة السياسية أن الطائفية نظام سياسي اجتماعي متخلف، يركز على معاملة الفرد بأنه جزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة، وهو كيان ضعيف؛ لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه. (الكيالي، 1979، ص 745).

فالطائفية السياسية بهذه الصفة السلبية معارضة لفكرة العقد الاجتماعي، الذي يفترض أن يسود بين مواطنين أحرار متكافئين ومتساوين، بغض النظر عن هويتهم السياسية، وبالتالي تغدو نقلاً للطائفية المجتمعية القائمة على انتماء الأفراد لنحل أو ملل معينة إلى حيز سياسي تحتكر فيه السلطة لمصلحة طائفة دون أخرى. (العادلي، almowatennews. شبكة المعلومات الدولية).

أما الاتجاه الإيجابي، فنجده ينظر إلى الطائفية السياسية على أنها نظام قانوني يناسب الدول متعددة الاثنيات والطوائف أكثر من أية صيغة أخرى، بغض النظر عن النتائج الواقعية للنظام التي تتسبب فيها عدة عوامل، فمن الباحثين من يرى

أنالطائفية السياسية مكون أساسي للنظام السياسي الاجتماعي، لأنها تؤمن التوازن السياسي بين مكونات المجتمع المتعدد، بمعنى أن نظام الطائفية السياسية يسمح بتمثيل جميع الطوائف التي تتشكل منها المجتمعات شديدة التعددية، وتكون على مستوى واحد دون تغليب فئة على أخرى، لذلك يعد هذا النظام خيارا لابد منه للحكم، دون أن يكون في ذلك أي خرق للقانون أو تجاوزه؛ لأن نظام الطائفية السياسية وأن كان منضويا على نتائج سلبية إلا أنه يعد شكلا من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع، حيث يتم تنظيم جهاز الدولة على أساسالإرث التاريخي والديني للمؤسسات وعلى أساس تمثيلية أكبر لمختلف الطوائف في تسيير هذه المؤسسات (مدارس، شركات، جمعيات، محاكم، صحف...). (هوشاتي، ملف 2016، ص 77).

من خلال هذين الاتجاهين نخلص إلى الإقرار بأن الطائفية السياسية تعتبر خيارا توفيقيا ومناسبا لحكم الدول المتعددة المذاهب والإثنيات، ولكننا نجدها في إطارهاالواقعي (ممارسةالسلطة) تعتمد كثيرًا على سياسة المحاصصة التي تخلف العديد من النتائج السلبية، وتكرس الانقسام بين الطوائف وتنفي الولاء للوطن.

المبحث الثاني / دلالات الطائفية السياسية ضمن وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف 1989) :

تعد"وثيقة الوفاق الوطني اللبناني" تلك الوثيقة الموقعة بتاريخ 22 أكتوبر 1989 بين الأطراف اللبنانية المتنازعة،التي تعد خلاصة ما آلت إليهالأمور في لبنان على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى بنيته الاجتماعية الداخلية، وما أفصحت عنه الإرادة الدولية والإقليمية بإنهاء الحرب في لبنان التي استمرت زهاء الخمسة عشر عاماً (1975 - 1990) بين الأطراف اللبنانية المتصارعة، التي وضعت خطوطها الأساسية والتفصيلية في مدينة الطائف السعودية بإشراف اللجنة الثلاثية العربية (السعودية – المغرب - الجزائر)، وبمشاركة سورية ودولية، ولبنانية كثيفة تراوحت بين الموافقة والتحفظ والمعارضة من قبل التيارات السياسية اللبنانية ممن اشترك، أو لم يشارك في اتفاق الطائف بشكل مباشر.

والتي ضمن محتواها السياسي والاجتماعي، وفي أول نصوصها ما يؤكد على المبادئ العامة التي يقوم عليها لبنان، بصفته وطن سيد، حر، مستقل ونهائي لجميع

طوائفه، [1] ضمن مجتمع واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المعروفة دولياً، ينتمي إلى العروبة بالهوية والانتماء بنظامه الجمهوري الديمقراطي البرلماني،وإن الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها بواسطة مؤسساته الدستورية، الذي تقوم على احترام الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، وإعادة الوحدة السياسية للبلاد. (عطية، 2000، ص159).

ومن حيث البناء المؤسسي توزيع السلطات بشكل أكثرعدالة، وتقاسم مقاعد مجلس النواب، والوزارات مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وإعطاء دور أكبر للمجلس النيابي ولرئيسه، ولمجلس الوزراء ورئيسه، والدعوة إلى تطبيق اللامركزية الإدارية، مع الإبقاء على التوزيع الطائفي التقليدي للرئاسات الثلاث،[2] مع إنشاء لجنة برئاسة رئيس الجمهورية لإيجاد سبيل لإلغاء الطائفية السياسية. (سنو، newspaper. annahar شبكة المعلومات الدولية).

وفي التفاصيل، تنص الاتفاقيةبشكل واضح ورئيسعلى إلغاء الطائفية السياسيةضمن بند الإصلاحات،والتأكيد على الإصلاحات السياسية في المؤسسات السياسية الرئيسية للدولة، وتقديم تفصيل للإصلاحات التي يمكن بها أن تطول

(1) وصف القرار رقم 60 / ل. ر. ر. الصادر عن المفوض السامي الفرنسي في نوفمبر 1938 الطوائف في لبنان بالطوائف التاريخية ذات النظام الشخصي، وحددها بالطوائف المسيحية والإسلامية واليهودية، وقد وردت أسماؤها بملحق القرار على النحو التالي: (1) الطوائف المسيحية تشمل: (الطائفة المارونية / طائفة الروم الأرثوذكس / طائفة الروم الكاثوليك / الطائفة الأرمينية الكاثوليكية / الطائفة السريانية والأرثوذكسية / الطائفة السريانية الكاثوليكية / الطائفة الشرقية السنطورية / الطائفة الكلدانية / الطائفة الكنسية اللاتينية / الطائفة الإنجيلية) 2-الطوائف الإسلامية وتشمل (الطائفة السنية / الطائفة الدرزية / الطائفة الشيعية / الطائفة الإسماعيلية / الطائفة العلوية) . (3) الطوائف الإسرائيلية وتشمل (كنيس حلب / كنيس دمشق / كنيس بيروت). للمزيد انظر خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان ، ط1، (بيروت : منشورات عويدات 1981، ص380). (2) الطوائف الإسلامية وتشمل (الطائفة السنية / الطائفة الدرزية / الطائفة الشيعية / الطائفة الإسماعيلية / الطائفة العلوية). (3) الطوائف الإسرائيلية وتشمل (كنيس حلب / كنيس دمشق / كنيس بيروت). للمزيد انظر خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، ط1، (بيروت : منشورات عويدات 1981، ص 380).

(2) يؤكد بعض المهتمين بالشأن اللبناني أن الميثاق الوطني اللبناني بصيغة العام 1943 عهد برئاسة الجمهورية إلى الموارنة، ورئاسة الحكومة إلى السنة، ورئاسة مجلس النواب إلى الشيعة، لتأمين مشاركة هذه الطوائف في السلطة، كما تضمن اتفاقاً على توزيع المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين بنسبة 5/6 (حريق، ايليا، التحول السياسي قي تاريخ لبنان الحديث، ط1 (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع 1982)، ص23.

الإدارة العامة للدولة، والمحاكم، وقانون الانتخابات اللبنانية، وتطوير مناهج التربية والتعليم، وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.(1)

إلا أن ما حصل هو العكس، الذي يمكن التعرف عليه من خلال قراءة تحليلية لمضمون تلك الوثيقة وانعكاساتها الطائفية السياسية على نظام الحكم من خلال المؤسسات السياسية الرئيسية للدولة الممثلة في: (الدستور اللبناني، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب).

أولا / الدستور اللبناني :

إن أهم مادة في الدستور اللبناني التي كانت وراء تكريس الطائفيةالسياسية هي المادة 95 من الدستور اللبناني، سواء في أصلها الذي نصت عليه عام 1926، أو بعد تعديلاتها في أعقاب الاستقلال، والتي أكدت على أنالطائفية السياسية، "صورة مؤقتة.. التماسا للعدل والوفاق بين الطوائف.."، كذلك الحال اعتبر اتفاق الطائف وفقاً لنص الفقرة (ز) من الاتفاق أن الطائفية "مرحلية"، إلى أن يتم تشكيل هيئة وطنية للنظر في إلغائها، والتي نصت على الآتي: "إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحييناتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف، وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة مرحلياً، وعلى أن يتم في المرحلة لانتقالية مايلي: "إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة، وإلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية". وهو ما لم يحدث إلى اليوم، وعلى العكس من ذلك، فإن نصوص

(1) للتعرف على محتوى اتفاق الطائف، انظر: عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، (الملحق رقم 5) ص ص 370-398.

اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية الناجمة عنه، عززت الطائفية السياسية، فقد وردت كلمة "الطائفية" في اتفاق الطائف والدستور الجديد 13 مرة، في حين أن الكلمة لم تكن موجودة أصلاً في الدستور القديم، (1) وكذلك من دون الانتباه إلىأن الطائفية المجتمعية المستشرية في الجسم اللبناني تردف السياسة بكل أنواع التعصب ورفض الآخر والعيش معه. (سنو، annahar.newspaper شبكة المعلومات الدولية).

ثانيا / رئاسة الجمهورية :

تثبت الوقائع التاريخية أن رئيس الجمهورية الماروني في لبنان كان مهيمن وممسك بزمام السلطة السياسية ومحتكرا للسلطات الأساسة للدولة منذ عهد الانتداب الفرنسي 1919 -1943، وحتى توقيع وثيقة الوفاق الوطني في 22 اكتوبر1989، رغم أن تقسيم السلطات الرئاسية الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب، رئاسة مجلس الوزراء) كان موجوداً ضمن الميثاق الوطني 1943، وبتوقيع اتفاق الطائف تم إلغاء هيمنة أي طائفة على أخرى، حيث ألغيت الهيمنة المارونية على النظام السياسي، إلا أنه من حيث التقسيم الفعلي أكد على تقسيم السلطات الرئاسية الثلاث، رئاسة الجمهورية (ماروني)، رئاسة مجلس النواب (شيعي)، رئاسة مجلس الوزراء (سني)، بعد أن كان تقسيما (دستورياً) شكلياً فقط بموجب الميثاق الوطني.

فبموجب اتفاق الطائف الذي ركز على عدد من المبادئ؛ التي من أهمها إلغاء هيمنة أي طائفة على أخرى، أصبح منصب رئيس الجمهورية في إطار ممارسته لصلاحياته لا يعني التحكم في السلطة التنفيذية، بل رئيس للدولة له صلاحيات محدودة ممثلة في: تسمية رئيس مجلس الوزراء بعد استشارات نيابية ملزمة يشهد عليها رئيس المجلس النيابي، وإصدار مرسوماً بتعينه، والاتفاق مع رئيس الحكومة حول تشكيل الحكومة (المادة 53) من الدستور المعدلة بموجب وثيقة الوفاق الوطني (الفقرة 6، 7، 8 البند ب الإصلاحات) بعكس ما كان عليه الوضع سابقاً، حيث كان رئيس الجمهورية هو من يتولى تعيين وزراء الحكومة، ويسمي من بينهم رئيس الوزراء، وبفعل تحالفاته هو الذي يملك من الصلاحيات والقوة الإمساك بالسلطة التنفيذية، تحت شعار

(1) عطا الله. 2001، ص517، نقلاعن سنو، 2014، (annahar.comwww.newspaper).

ديمقراطية التوافق التي تضمن لرئيس الجمهورية تحقيق مصالحه ومصالح طائفته. (سنو، annahar .newspaper شبكة المعلومات الدولية).

إلا أن صيغة الحكم بعد اتفاق الطائف أنشأت التباساً على مستوى رئاسة الجمهورية، فالاتفاق أسس على وجود رئاسات ثلاث: رئيس لمجلس النواب، رئيس لمجلس الوزراء، رئيس للجمهورية "رئيس الدولة" بمعنى أنه رئيس للمؤسسات السياسية، هذا الالتباس مرده إلى أن رئيس الجمهورية بعد اتفاق الطائف مازال يمارس صلاحياته التي كانت قبل اتفاق الطائف كاملة، بسبب إن الإصلاحات التي أقرت أحالت الممارسة العرفية إلى ممارسة نصوص دستورية، وبالتالي فإن رئيس الجمهورية بعد اتفاق الطائف بقى يمارس دور القيادة السياسية الأولى في الدولة (الصلح، 1992، ص 72). التي كان لها انعكاسات على العملية السياسية، وهذا ما دفع برئيس الوزراء رفيق الحريري لإعطاء تفسير آخر لدور رئيس الجمهورية وموقعه، حيث وصفه بـ "الشريك في السلطة التنفيذية". لتتطور تلك التدخلات فيما بعد، وخاصة عند تولي إميل لحود الرئاسة اللبنانية سنة 1989، التي معها تم استبعاد رفيق الحريري من رئاسة الوزراء واستبداله بسليم الحص؛ لتبدأ فصول اتهامات جديدة من الطائفة السنية بأن الطائفة المارونية عادت إلى الهيمنة، التي بسببها قاطعت الطائفة السنية الانتخابات النيابية عام 2000. وأيضاً وعلى سبيل المثال لا الحصر التي تبين تلك التدخلات، والتي لا زالت تثير كثير من اللغط في الحياة السياسية عند حدوث أي اضطراب سياسي، وهو عدم المقدرة على الإجابة على السؤال التالي: كيف تكون السلطة الإجرائية مناطة بمجلس الوزراء، فيما رئيس الجمهورية في الوقت نفسه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء؟ (المادة 49 من الدستور) المعدلة بموجب وثيقة الوفاق الوطني (الفقرة 2 البند الإصلاحات). وهذا ما عزز قوة الطائفة المارونية سياسياً على مستوى رئاسة الدولة وحتى الوقت الحاضر.

ثالثا / رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:

خصصت وثيقة الوفاق الوطني فقرة خاصة برئيس مجلس الوزراء (الفقرة ج)، وفقرة خاصة بمجلس الوزراء (الفقرة د) ضمن بند الإصلاحات، حيث تم توضيح صلاحيات كل من رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، فالنسبة لرئيس مجلس

الوزراء، حددت الوثيقة مجموعة من الصلاحيات من أهمها : مسؤولية تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، والتوقيع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيل الحكومة، دون التوقيع على مرسوم قبول استقالة الحكومة التي تعد من صلاحيات رئيس الجمهورية، وتوليه صفة النائب لرئيس المجلس الأعلى للدفاع المتمثل في رئيس الجمهورية (الفقرة 9 البند ج الإصلاحات). أما مجلس الوزراء، فإن أهم ما تضمنه اتفاق الطائف هو إدخال عدد من الإصلاحات في عمل المجلس من أهمها: العدل في التمثيل بين الطوائف في عضوية المجلس، واعتبار المجلس بأنه الجهة التي تناط بها السلطة التنفيذية، إضافة إلى رئاسة الجمهورية، مع تحديد مهام المجلس وفق تلك الإصلاحات المتمثلة في وضع السياسة العامة للدولة، ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، وبأنه من يمثل السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، والحق في حل مجلس النواب بناء على طلب من رئيس الجمهورية. (الفقرة 5 البند د الإصلاحات).

والملاحظة الأهم التي يمكن الأخذ بها في هذا الجانب من السلطة التنفيذية التي عززت معاني الطائفية السياسية، هي أن ما بادر به اتفاق الطائف في محاولة لإلغاء هيمنة الطائفة المارونية على السلطة التنفيذية من خلال تقليص صلاحيات رئس الجمهورية، وذلك بمشاركة رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء في هذه السلطة، وإن كانت المبادرة تحسب لوثيقة الوفاق الوطني، إلا أن اعتبار رئيس الجمهورية راعياً لمجلس الوزراء وللمجلس النيابي، وإصداره للتشريعات دون أخذ رأي السلطة التشريعية ولا مجلس الوزراء، فإن ذلك أدى إلى تقليص مهام كلا المجلسين، وإلى زيادة نفوذ رئيس الجمهورية الماروني بطريقة غير مباشرة على باقي السلطات (مزابية، 2013، ص 44). وأيضاً وباعتباره شريكا في ممارسة السلطة الإجرائية إنما هو في الواقع خروج عن النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني البحث، وإن كان يشكّل تسوية مهمة تأخذ في عين الاعتبار واقع الأوضاع السياسية في لبنان، (سيد، 1993، ص 297). فعلى سبيل المثال في ذلك، يقول ألبير منصور: منذ اليوم الأول لانتخاب الرئيس الهراوي، أصر، وخلافا لروح وثيقة الطائف على الانغماس في عمل السلطة الإجرائية،

وترؤسه الدائم والمستمر لاجتماعاتها من خلال الإصرار على حضور جميع جلسات مجلس الوزراء. (حمدان، 1998، ص 320).

رابعا / المجلس النيابي :

وفقاً لما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني من بنود بشأن عمل المجلس، وبالرغم من اتخاذ إجراءات مهمة مثل، إقرار قاعدة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين (54) مقابل (54) من مجموع 108 عضو في المقاعد النيابية بدلاً من قاعدة 6/5 عند انتخاب أعضاء المجلس كما كان عليه قبل التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني، ونسبيا بين طوائف كل من الفئتين، وإنهاء الهيمنة المارونية على المجلس من خلال المكون المسيحي عامة، وإنشاء مجلس للشيوخ (الفقرة 7 البند أ الإصلاحات) من وثيقة الوفاق الوطني التي تنص على" مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية، وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية"، الذي لم يستحدث، لأن إنشاءه مشروط بالتخلي التام عن نظام الطائفية السياسية، وحل المجلس النيابي، إلا أن اتفاق الطائف في مضمونه أراد تعزيز السلطة التشريعية بالأساس، والإبقاء على رئاسة المجلس لصالح الطائفة الشيعية، فبالنسبة لرئيس المجلس، فقد جرى تدعيم دوره، إذ مددت ولايته إلى 4 سنوات بدل سنة واحدة، على اعتبار أن هذا التمديد يعطي رئاسة المجلس استقرار أو يحررها من ضغط السلطة التنفيذية، ويمكن للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه أن يسحب الثقة منه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل، (العبد، 2001، ص ص 228-230) هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبالنسبة لحل مجلس النواب، باتت سلطة مجلس النواب منيعة، فليس هناك قدرة على نزع الثقة عن رئيس المجلس، كما أن هناك استحالة لحل المجلس ذاته من قبل الحكومة إلا في حالات نارة، في الوقت الذي أبقى فيه الدستور على حق المجلس بنزع الثقة من الحكومة، لهذه الأسباب راجت تسمية "السلطة المجلسية" بعد البدء بتطبيق بتطبيق اتفاق الطائف. إذا اعتبر البعض أن الاتجاه إلى جعل النظام السياسي نظاماً مجلسياً هو نابع من كون النواب هم الذين كانوا وسيلة صنع الطائف، وأن المبالغة في حصر حالات الحل بما يهدد التوازن بين السلطتين ويحرفه لمصلحة السلطة التشريعية

قد شجع على بعث هيمنة طائفية جديدة، هي هيمنة رئيس المجلس والطائفة التي ينتمي إليها. (العبد، 2001، ص ص 256 -257). الذي يعني جميعاً ضمن القراءة السياسية للمشهد اللبناني الإبقاء مرحلياً على النظام الطائفية السياسية بصيغة توافقية بين مكونات المجتمع اللبناني إلى حين تحويل المجلس التمثيلي إلى مجلس منتخب على أساس وطني لا طائفي ضماناً للاستقرار والتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. (مزابية، 2013، ص 43).

وأمام هذا المشهد الذي أصبحت عليه مؤسسات الدولة بموجب اتفاق الطائف، أصبح التمثيل السياسي على مستوى الرئاسات والبرلمان ملتقى لاستعراض القوة بين الأطراف اللبنانية، وأصبح الهدف من العملية السياسية هو أي طائفة تستطيع فرض منطقها، الذي طرح العديد من التساؤلات أهمها: أين الصيغة التوافقية من كل هذا؟ وأين هي السلطة السياسية التي تعمق تلك الصيغة بدل المفهوم المحاصصاتي الطائفي؟.

وإذا ما تتبعنا صيغة الحكم ما بعد اتفاق الطائف، فإن التجربة تدل على وجود ثغرات متعددة، إلا أن البارز في الثغرات هو تمحورها في بعدها الطائفي السياسي، الذي تمثل في (العبد، ص ص 276 -277):

1) تثبيت طائفية الرئاسات الثلاث، الذي عزز من قوة كل طائفة ضمن تلك الرئاسات، وضمن مفهوم المحاصصة الطائفية، وأن المطالبة بأي تعديل ضمن هذا الوضع يعني بأنه تعدي على قوة الطائفة والموقع الذي حصلت عليه، وهو أمر لا يمكن قبوله.

2) عدم الرضا التام من قبل الساسة الموارنة على الصلاحيات الممنوحة لرئيس الوزراء والوزراء ذات العلاقة بالتوقيع على المراسيم، التي تعد بأنها غير متوافقة مع المهام والصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية.

3) عدم الرضا من قبل الطائفة الدرزية عن مضمون الاتفاق، الذي يرون أن الصيغة التي ظهر بها لم تعط طائفتهم أي مكاسب؛ لذلك فهم يعتبرون أن الحل الذي يناسبهم هو منحهم رئاسة مجلس الشيوخ.

4) المطالبة بتعزيز مواقع الطوائف الباقية، غير الطوائف الكبرى، وهو ما برز عند طائفة الروم الأرثوذكس، في إصرارهم على منحهم صلاحيات نائب رئيس الحكومة.

5) عدم القناعة من الطائفة الشيعية بأن الصيغة التي جاء عليها اتفاق الطائف منصفة لهم، وأن الاتفاق لم يعط الشيعة مكسباً إصلاحياً خاصاً، وأن الحل الوحيد لذلك هو الشروع بإلغاء الطائفية السياسية، باعتباره الحل الأنسب.

6) خلق بذور توتر دائم بين المسلمين (سنة / شيعة) مع تشكيل كل حكومة، بسبب المطالبة من قبل الطائفة الشيعية، وتحديداً حركة "أمل" تخصيص حقيبة وزارة المالية، بغية إشراكهم في موقع السلطة التنفيذية.

7) المطالبة من قبل القيادات الشيعية ضمن المكون الحكومي بوضع نظام داخلي لعمل مجلس الوزراء، في شكل قانون ينظم عمل المجلس، الذي اعتبره رؤساء الحكومات السنة ما هو إلا تدخل من قبل رئيس مجلس النواب في نظام عمل السلطة التنفيذية.

هذه الثغرات التي تم ذكرها على سبيل المثال لا الحصر، إنما تنقلنا إلى مسألة أخرى كثيراً ما كانت مطلباً عند الساسة اللبنانيين، وكانت أكثر صعوبة على الفهم من قبل الأطراف اللبنانية، ألا وهي مطلب السياسة التوافقية التي اعتمدها اللبنانيون كمقاربة للحكم وكمنظومة قيمية سياسية واجتماعية للمشهد الداخلي اللبناني، تجلت تلك السياسة من حيث المطلب في عديد المرات، كان أولها مع التسويات المنبثقة مع الميثاق الوطني لعام 1943، وثانيها توافقات اتفاق الطائف 1989 موضوع دراستنا، وتوافقات الدوحة 2008،[1] سواء كان ذلك ضمنياً أو بطريقة صريحة، اعتماداً على مآل ونتائج الاضطرابات التي يعيشها لبنان، هذه السياسة

(1) وهي التوافقات التي جاءت ضمن الاتفاق المسمى اتفاق الدوحة 2008 الذي توصلت فيه الأطراف اللبنانية برعاية قطرية بتاريخ 24 مايو 2008 لدعوة البرلمان اللبناني للانعقاد لانتخاب المرشح التوافقي ميشال سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية وتشكيل حكومة وطنية. للمزيد انظر:مزايبة، خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، كلية الحقوق 2013، الملحق 2، ص ص 77-78.

التوافقية يرى فيها البعض العديد من المآخذ منها. (هارمتان، Mominun شبكة المعلومات الدولية، ص 99):

(1) إنه من العسير في نظام توافقي أن يترجم مبدأ المساواة إلى خطوات عملية، فكل طرف من أطراف الأزمة اللبنانية يعتقد أنه لم يعامل على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

(2) إن كل تلك التوافقات في إطار تلك الأزمات لم يقع عليها أي استفتاء، لذلك كانت دائماً مشاريع هشة لأنه لم يقع عليها أي إجماع شعبي.

(3) عدم توافق تلك السياسة مع أي تفكير عملي ومنطقي لمناهضتها لكل تغيير هيكلي مزعوم ضمن هيكلية النظام.

(4) إن النظام التوافقي من حيث الشكل (تقليدي) يتعارض مع روح العصر الحديث، القائم على السعي الفردي والتغيير الاجتماعي، فكل خطوة فيه يجب أن تحظى باتفاق الجميع المبنية على مبدأ المساواة، وبالطبيعة فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحصين كل مجموعة، فيطلب كل فريق المزيد من الحقوق بدون أن يقدم أي تنازلات. وهو ما يمكن ملاحظته ضمن المكون الطائفي في لبنان.

ورغم ايجابيات اتفاق الطائف، من حيث أنه أعاد إحياء المؤسسات الشرعية فأصبحت الشرعية الدستورية حكراً على القوى التوحيدية بغير منازع، ودعم وتأييد الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية بغالبيتها الساحقة شرعية المؤسسات المستندة إلى اتفاق الطائف والاعتراف بها والتعامل معها لوحدها، وأنه أعاد فرز اللبنانيين حوله على أساس سياسي وليس على أساس طائفي. (سلامة، 1988، ص 62).

فإن النظام السياسي اللبناني في مرحلة الطائف وما بعدهالم يبتعد كثيراً عن معاني ودلالات الطائفية السياسية، فقد اعتبر النائب نجاح واكيم أن دولة الطائف هي نسخة معادلة لدولة 1943، وأن التعديلات التي أدخلتها لا تبتعد بالدولة عن الارتهان الطائفي الكامل، لانها تعيد توزيع الحصص وتوزيع الأدوار في ضوء المتغيرات الديموغرافية الطائفية، وبالتالي فإن وثيقة الطائف لم تحمل مشروعاً يتعدى مجرد الانتقال من الحرب الأهلية الساخنة إلى الحرب الأهلية الباردة، ويضيف إلى أن الذين

صاغوا اتفاق الطائف هم مجموعة من النخب السياسية الطائفية، وبالتالي فإن مواقعهم هذه نعكست على صياغتهم مشروع الوثيقة تحت عنوان "وثيقة الطائف" (thesis.univ-biskra.dz). شبكة المعلومات الدولية).

والأكثر عمقاً، وبشهادة كثير من المتابعين، إن مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، شهدت تفسيرات متضاربة لأجزاء من الاتفاق، وعدم تطبيق بعض بنوده وانتقائية في تطبيقه، وخرقاً للقوانين، وانتهاكات للدستور، فكانت الحصيلة إفراغ الاتفاق من مضامينه الوفاقية، حدث ذلك في ظل تفسير الاتفاق حسب وجهة نظر كل طائفة من الطوائف التي يتكون منها مجتمع الدولة اللبنانية، وسط توازنات وتجاذبات عرفها لبنان كل لمصلحته بشكل يخيف الآخر أو يستهدفه.

فالاتفاق أرضى الطائفة السنية، بسبب تقوية صلاحيات رئيس مجلس الوزراء (السني) على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني)، بعد أن كانوا قبل الحرب اللبنانية في عام 1975 ينادون بإلغاء الطائفية السياسية لتحسين تمثيلهم في النظام السياسي المسوك مارونياً، إلا أنهم بعد اتفاق الطائف خشوا من أن يصب إلغاء الطائفية السياسية في مصلحة الطائفة الشيعية، الذين كان حراكهم يتجه صعودا منذ الحرب اللبنانية للإمساك بالبلاد تحت شعار "ديمقراطية الأكثرية"، والذين بدورهم كانوا قبل ظهور "حزب الله" ينادون بإلغاء الطائفية السياسية، وبمشاركة أكبر في اتفاق الطائف، ورفع الحرمان عنهم، أما الطائفة الدرزية، فقد رفضوا إلغاء الطائفية السياسية، خشية تهميشهم في نظام أكثري؛ لذا فهم يطالبوا قبل وبعد " اتفاق الطائف" بمجلس شيوخ طائفي يكون برئاستهم، وعلى وجوب تطبيق البند المتعلق بإنشاء المجلس. (سنو، annahar .newspaper شبكة المعلومات الدولية).

أما المكون المسيحي بمختلف طوائفه، فقد تباينت مواقفه بين مؤيد ورافض، فربط قبل الحرب اللبنانية بين إلغاء الطائفية السياسية (المطلب الإسلامي) وعلمنة المجتمع اللبناني لتخويف المسلمين، سنة وشيعة، الذين كانوا يرفضون العلمنة حفاظا على شرعهم، في حين رحب الدروز بالعلمنة ضمن البرنامج السياسي للحزب التقدمي الاشتراكي بعد الحرب اللبنانية، كذلك في دولة ما بعد "الطائف" التي أنهت الحرب،

أصبح المسيحيون يرفعون الصوت عالياً رافضين إلغاء الطائفية السياسية، كي لا يتحولوا إلى أقلية مضطهدة إسوة بالمسيحيين في البلدان العربية، في ضوء غياب ثقافة الاعتراف بحقوق الآخر والأقليات على يد الأكثرية الإسلامية، التي تعززت ضمن مخاوفهم على حضورهم السياسي والاقتصادي والحضاري، في ظل مناخ إلغاء الطائفية السياسية، وذلك للأسباب التالية. (سنو، annahar .newspaper شبكة المعلومات الدولية):

(أ) تضعضع المعسكر الماروني بعد الحرب نتيجة الانقسامات بين زعاماته، بعدما خسر معظمهم عن طريق الوفاة أو النفي أو الاغتيال أو السجن.

(ب) قانون الانتخاب المعمول به (أغسطس 1992)، الذي رفع عدد النواب إلى 128 نائباً بشكل مخالف لـ "اتفاق الطائف" وذلك بأن جرى توزيع المقاعد الـ 20 الإضافية بطريقة غير متساوية على مناطق البلاد، بأن تم تقسيم المحافظات بشكل مخالف لـ " اتفاق الطائف" لتهميش القيادات الأساسية المسيحية والإتيان بمسيحيين منتخبين مروضين بأصوات المسلمين.

(ج) بدعة "الترويكا" التي ظهرت بين الأعوام 1992 -1998 القائمة على المحاصصة، والتناحر الطائفي والمناكفات والانكفاءات المتكررة، التي يمكن بها أن يتفق الشريكان السني والشيعي، ويكون الشريك المسيحي الحلقة الأضعف والمستهدف بالتهميش.

(د) مرسوم التجنيس الصادر عام 1994، الذي طبق من دون مراعاة لهواجس المسيحيين ومصالح البلاد العليا، بمنح الجنسية للمسلمين بنسبة 68 في المائة والمسيحيين بنسبة 32 في المائة، بالتزامن مع تصاعد الهجرة المسيحية إلى الخارج، الذي زاد من الشرخ الاجتماعي، وعزز من الطائفية المجتمعية.

(هـ) تخويف قيادات إسلامية للمسيحيين بإلغاء الطائفية السياسية، بهدف ترهيبهم، وترويضهم وابتزازهم وجعلهم أكثر خضوعاً للمسلمين (تصريح نبيه بري في مناسبتين 1994 و 2001).

والذي يستشف منه جميعاً، أن حديث القيادات الطائفية عن إلغاء الطائفية السياسية بعد "اتفاق الطائف"، لم يكن جاد في أي وقت من الأوقات، لغياب التوافق حوله منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، الذي لم يكن إلا كفزاعة لترهيب المسيحيين أكثر منه لأي طائفة أخرى.

إذا يبقى من الملاحظ أن ما تمت ممارسته من اتفاق الطائف جاء منقوصاً، ولم يعبر عن ما هو موجود في النصوص إلا بما يخدم توجه النظام (السياسي – الاجتماعي) في لبنان السابق في وجوده لوجود هذا الاتفاق، الذي ظهر منذ تطبيق "الصيغة الفريدة" التي أوحى بها الميثاق الوطني ضمن ما تم الإشارة إليه في سياق هذه الدراسة، وذلك بأن استبدل الاتفاق نظام الحكم الممثل في وجود حكم الرأسين الذي عبر عنه الميثاق الوطني بصيغة المسيحي والمسلم (ماروني/ سني)، بنظام حكم الرؤوس الثلاثة (الماروني / السني / الشيعي)، وإرساء حكم "الترويكا" الذي أرسى نمطاً جديداً من التعامل السياسي قضى أو كاد على أي طريقة أو صيغة أو ممارسة سياسية بحكم النظام والقانون والمؤسسات، فظهر نتيجة لذلك، النظام والقوانين والمؤسسات وكأنها وسائل مباشرة لتنفيذ ما ترتئيه الرؤوس الثلاثة من اقتسام للمغانم وتوزيع الحصص، والأخذ بمفهوم المحاصصة. إذ يقول عارف العبد في تفسيره لظهور مبدأ "الترويكا": إن المسوغ النظري لبدعة الترويكا جاء انطلاقاً من مبدأ تقديم التعاون على مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا ما أحدث البدعة التي تسببت في كثير من النقاش والارتباك والصراع (العبد، 2001، ص 259). ويصف كمال حمدان ذلك المبدأ أيضاً فيقول: وهي فوق ذلك تسيء إلى مبدأ فصل السلطات، وتعاكس مبدأ توسيع المشاركة المقرر في الطائف، ولابد من ذكر ملاحظة وهي إن التجاذبات الفوقية تعزز التوترات في القاعدة داخل الطوائف وفيما بينها، مع اختلاف بسيط هو أن المشاحنات في القمة تظل منضبطة تحت سقف لا يهدد المصالح السياسية والاقتصادية بها، أما في القاعدة فإن مثل هذه الممارسات تهدد بإعادة إحياء مناخ التشنج والمخاوف الطائفية والمذهبية المتبادلة (حمدان، 1998، ص 303). وبذلك غاب مفهوم المشاركة في الحكم، بعد أكثر من خمسة وعشرون سنة من إبرام اتفاق الطائف، ليرى البعض أن لبنان أصبح أمام مفترق

لخيارات محتملة ثلاث لنزع فتيل الطائفية السياسية هي (باحوط، carne gie-. mec.org شبكة المعلومات الدولية):

الخيار الأول: إصلاح نظام الطائفية السياسية بطريقة تعالج الاختلالات والتناقضات القائمة حالياً، خاصة تلك التي تؤثّر على العلاقة بين السنّة والشيعة. ومع ذلك، هذا الاحتمال ليس متوفّراً إلى ما لانهاية، ويجب أن تأخذ عملية إعادة النظر في النظام السياسي في الاعتبار وموازين القوى بأكبر قدر ممكن.

الخيار الثاني: التدرج مع من ينادون بإلغاء جذري وصريح للطائفية السياسية، مع الأخذ في الاعتبار بأن لبنان سيكون محكوماً دائماً بأن يتخبّط من أزمة إلى أخرى، طالما أنه مبتلى بنظام يُسبّب الاستياء في الداخل، ويستدعي التدخل الدائم من الخارج.

الخيار الثالث: هو وضع نظام سياسي أكثر توسّعاً يشمل كل أنواع الحوكمة المختلفة، من أشكال اللامركزية وصولاً إلى الفيدرالية وحتى التقسيم.

الخاتمة :

ما أمكن ملاحظته كنتيجة عند الإعداد لموضوع الدراسة وأثنائها، هو أن معظم الدراسات التي تم الاطلاع عليها تتناول نظم الحكم في الدول العربية، بأنها نظم حكم تتزعمها الفئوية، وللفئوية وجوه كثيرة، مثل الطائفية، والقبلية، والمذهبية، والجهوية، والتضامنية (العسكرية)،والتي جميعها تصيب البناء المؤسسي السياسي لتلك البلدان، وتسود سماتها بطريقة أو بأخرى في معظم البلاد العربية، إن لم نقل كلها، ومن تلك السمات التناقض مع الديمقراطية، وأنها تقسيميه في جوهرها الذي يلغي أي مشروع قومي ووطني، وأنها إيديولوجية مفلسة لم تكن تنتج مجتمعاً موحدا على أي هدف لوجوده، وأنها مدعاة للفساد، فساد القوانين، وفساد الإدارة، وفساد السلطة، وأخيرا إنها تفضي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، أداته زعماء الفئات المهيئون لطلب التدخل الأجنبي لتأمين مناصبهم على الجماعة.

وترتيباً على ذلك، يعاني لبنان ككيان سياسي واجتماعي انقساماً حاداً خلقه نظام طائفي وُرث من الأزمة الاستعمارية، قاعدته "فرق تسد"، والنزعة الانقسامية ركيزته، فاللبنانيين كشعب ليسوا طائفيين بالغريزة، وإنما الإفلاس الفكري والأخلاقي للزعماء الطائفيين الدينين والمدنيين والسياسيين، وكذلك المفكرين، وهو

ما عبرت عنه كامل بنود وثيقة الوفاق الوطني اللبناني عند قراءة مضامينها الإصلاحية ضمن بنائها المؤسسي وتطبيقاتها، الذي كانت نتيجته صورة لنظام سياسي قائم على تسييس التعددية المجتمعية وتأجيج مشاعر الإثنية، وقيادات طائفية سياسية متطلعة دائماً إلى لعب دور سياسي متميز، كانت ومازالت وبشكل أساسي أداة انقسام، أفرزت حالة من الضعف والتعصب السلبي التي تدفع باتجاه الصراع الخفي والمعلن، الذي يأخذ صيغاً وأشكالا مختلفة، لم تستطيع وثيقة الوفاق الوطني معالجتها ضمن الإطار المؤسسي للدولة اللبنانية، والتي تتوافق وفرضية الدراسة. ولعل لنا في ذكر بعض المشاهد التي عاشها المجتمع اللبناني مؤخراً خير مثال على ذلك : التظاهرات التي انطلقت عام 2011 في لبنان التي تزامنت مع ما يسمى "بثورات الربيع العربي" للمطالبة بإسقاط النظام السياسي الطائفي في لبنان، التي شكلت محطة بارزة في الحراك المدني؛ إلا أنها لم تنجح في تسجيل أي مكاسب رغم احتلالها حيزا من اهتمام اللبنانيين عموما، وحصول فراغ سياسي ضمن رئاسة الجمهورية على مدى سنتين 2015- 2016 حتى تاريخ انتخاب الرئيس ميشال عون في العام 2017، وفشل رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري في تشكيل حكومة جديدة للبنان عقب الانتخابات النيابية في شهر مايو 2018 ، لأكثر من سبعة أشهر، بسبب الخلافات المستمرة بين الأطراف اللبنانية حول توزيع الحقائب الوزارية للحكومة الجديدة، وخصوصاً بين التيارين المسيحيين الوطني الحر، وحزب القوات اللبنانية، وحزب الله الشيعي، وكذلك الحزبين الدرزيين الاشتراكي والديمقراطي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

(1) رغم أن الطائفية السياسية في معناها السلبي تؤثر بشكل مباشر في كيان الدولة، بسبب عدم القدرة على احتواء التعددية وقبولها، فإن لهذا النوع من الطائفية جانبه الإيجابي الضامن لوحدة الدولة من خلال ديمقراطية توافقية تستفيد من تعدد الآراء واختلاف الطوائف، الذي تتجسد فيه جملة من المؤشرات أهمها الإقرار بمبدأ المواطنة وشرعية النظام السياسي، وسيادة الممارسة الديمقراطية الفعّالة القائمة على المشاركة السياسية، والقبول بالتعددية، والتداول السلمي على السلطة، وسيادة الدولة في خياراتها.

(2) قصور وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) عن مواكبة التطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت في لبنان، والذي بين حقيقة عجز تلك الوثيقة الدستورية عن استيعاب تلك التطورات، رغم الإصلاحات التي تضمنتها وهو ما يمكن ترجمته بانخفاض درجة مؤسسيتها، والتي أدت بدورها إلى زيادة قوة تأثير الطائفية السياسية ضمن مؤسسات النظام.

(3) رغم اتفاق كافة الأطراف اللبنانية حول وثيقة الوفاق الوطني، والتي أُدمجت مع الدستور اللبناني لتشكل الإطار القانوني الذي تحتكم إليه كافة الطوائف اللبنانية، إلا أن أجواء عدم الثقة بين القادة السياسيين وبين الطوائف، خلقت انعكاسات خطيرة، أثرت على الصيغة التوافقية للنظام السياسي في لبنان، وبالتالي تدني شرعية النظام، وضعف سيادة الدولة، وتشجيع الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني، التي جميعها عمقت من النزعة الطائفية.

(4) إن تأسيس الدولة اللبنانية على الأساس الطائفي ضمن رئاساتها الثلاث، أدى إلى تشرذم الولاءات في المجتمع، إذ صارت كل طائفة تسعى إلى كسب أعلى قدر من القيم في النظام السياسي اللبناني، ومن ثم برزت مظاهر الصراع الطائفي التي آلت إلى عديد الأزمات التي هددت وحدة الكيان اللبناني.

(5) إن عدم قدرة النظام على الانتقال من حالة التعايش الطائفي المدعومة بمظاهر التعصب الطائفي، أدت إلى بقاء الطائفية السياسية كمتغير ثابت في عملية صنع القرار السياسي، الذي عبرت عنه وثيقة الوفاق الوطني، وإن الحديث عن إمكانية الوصول إلى حالة من التعايش السلمي بين الطوائف اللبنانية سوف تظل الحلقة الأصعب رغم مظاهر التحديث التي واكبها المجتمع اللبناني.

(6) إن الطائفية السياسية في لبنان تمثل أحد الملامح البارزة للكيان اللبناني، الذي يمكن أن نطلق عليه "الخصوصية اللبنانية" فهي صفة لصيقة بالكيان اللبناني ومتأصلة فيه؛ نظراً للامتيازات التاريخية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتميز بها طائفة عن أخرى، وهو ما لم تستطع وثيقة الوفاق الوطني معالجته.

المراجع :

1 - الدستور اللبناني 1926. وتعديلاته.

2 - وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف 1989).

ثانياً / الكتب :

1 - الظاهري، حمدي بدوي، سياسة الحكم في لبنان، (القاهرة: المطبعة العالمية 1966).

2 - الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1978.

3 - العبد، عارف، لبنان والطائف، تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (40)، 2001.

4 - العياضي، نصرالدين، الخطاب الديني في الفضائيات الدينية، كلفة الخلاف وتداعياته، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

5 - حريق، ايليا، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، ط1 (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1982).

6 - حمدان، كمال، الأزمة اللبنانية: الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، الهوية الوطنية، ترجمة: رياض صوما، ط1، (بيروت: دار الفارابي 1998).

7 - خليل، احمد، معجم المصطلحات الاجتماعية (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1995).

8 - عطية، عاطف، الدولة المؤجلة. دراسة في معوقات في نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان (بيروت: دار أمواج، 2000).

9 - قباني، خالد، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، ط1، (بيروت: منشورات عويدات، 1981).

ثالثاً / الدوريات والمقالات :

1 - الحسيني، موسى، الطائفية في الوطن العربي: تعريفها وأسباب ظهورها، مجلة المستقبل العربي، العدد 408 فبراير، 2013.

2 - الصلح، منح، لبنان اتفاق الطائف، الايجابيات والسلبيات، المستقبل العربي: السنة 15، العدد 165، نوفمبر، 1992.

3 - سلامة، غسان، "الحرب اللبنانية: في قراءتها وفي سبل الخروج منها، المستقبل العربي، العدد مايو 112، 1988.

رابعاً / الرسائل الجامعية :

1 - سيد، احمد علي، الطائفية وعدم الاستقرار السياسي في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 1993.

2 - عطا الله، طوني جورج، منظومة الحرب الداخلية. استراتيجية نزاعية معاصرة في مجتمع متنوع: الحالة اللبنانية 1975-1991، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2001.

3 - مزايبة، خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، كلية الحقوق، 2013.

خامساً / شبكة المعلومات الدولية :

1 - العوامـــــل المؤثرة في الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف-www.thesis.univ-biskra.dz.

2 - العادلي، حسن درويش، الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية. www.almowatennews.com/pdf.php?id=38098

3 - النظام السياسي الطائفي، ملخص سياسات. www.slideshare.net.sectarian-syst.
4 - باحوط، جوزيف، تفكك اتفاق الطائف في لبنان أساس الطائفة- www.carne gie_ ar-pub6350 mec.org/2016/16.
5 - بن أمبارك، علي، الطائفية ومقومات الخطاب الطائفي، تأملات واستشرقات، الطائفية، ملف، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016. www. Mominun.com .
6 - سنو، عبدالرؤوف، لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، قراءة في تطور ومقاومات التعايش الطائفي وممارساته. annahar.comwww.newspaper
7 - مصطفى، الزاهيد، قراءة تحليلية في كتاب المسالة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة للكاتب كاظم شبيب، ملف، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.2016. www. Mominun.com.2016.
8 - هوشاتي، بدر الدين، انعكاسات الطائفية على الاستقرار السياسي، ملف، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. 2016 .www. Mominun.com
9 - هارمتان، ل، السياسة اللبنانية واستبداد الطائفية الدينية، ترجمة: فوزي بن عمار، ملف، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. 2016. www. Mominun.com

★ ★ ★ ★ ★